@ hamad.algayeb@alwasatnews.com

ملفات ساخنة أمام القمة السورية السعودية

عبيدلي العبيدلي
ubaydli.alubaydli@alwasatnews.com

لكن أيّاً من تلك التداخلات أو المبادرات لم تنجح في الوصول بسفينة العلاقات السورية - السعودية إلى بر الأمان. لكن اليوم يبدو أن هناك ملفات ساخنة تحتاج إلى معالجة عاجلة لا يمكن الوصول إليها في حال استمرار تأزم العلاقات السورية - السعودية

□ استقبلت دمشق أمس الأول (الأربعاء) العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز، كي يبدأ محادثات القمة الثنائية مع نظيره السوري بشار الأسد، بعد توتر في العلاقات، تجاوزت، بخلاف ما يؤرخ له البعض، 19 عاماً.

ومنذ يوليو/ تموز 2007، تضاربت الأنباء بشأن احتمال احتضان دمشق لقمة مصغرة يحضرها إلى جانب العاهل السعودي الرئيسان السوري بشار الأسد واللبناني ميشال سليمان، لكن فشلت كل المحاولات والمساعي، وكان على الجميع انتظار نضج الظروف الإقليمية التي تحقق مثل هذه القمة، التي تكتسب أهميتها من حرص الرئيسين، كما أكدت وكالة الأنباء السورية على «إزالة جميع العوائق التي تعرقل مسيرة تطور العلاقات بين البلدين والتنسيق والتشاور بين البلدين وعلى جميع المستويات في القضايا والملفات التي تهم الشعبين الشقيقين ولا سيما أن ارتقاء العلاقات السورية السعودية سينعكس إيجاباً على مختلف القضايا التي تهم العرب جميعا».

هذا يعني أن ملفات ساخنة، تتجاوز مجرد العلاقات الثنائية بين البلدين، ستوضع على طاولة المحادثات السورية – السعودية.

ولتحديد تلك الملفات، لابد من العودة ومراجعة تلك الوقائع المحلية والإقليمية التي قادت إلى تدهور العلاقات بين العاصمتين، إذ إن أشهر العسل بينهما معدودة وعادة ما تكون قصيرة، باستثناء تلك الفترة التي سبقت حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، عندما أسس الطرفان لتضامن عربي امتزجت فيه العمليات العسكرية بأسعار النفط، وما تلاها من دور حافظ الأسد الملموس في تحاشي، من خلال علاقات دمشق – طهران المميزة، وصول ألسنة نيران الحرب الإيرانية – العراقية إلى دول الخليج.

لكن شرارة تدهور العلاقات انطلقت عند دخول القوات الأميركية بغداد للإطاحة بنظام صدام حسين، حينها كان موقف الرئيس الأسد رافضاً ومتحفظاً، ويرى أن الإطاحة بنظام صدام، الذي لم يكن يوماً يؤيده، هو جزء من مشروع أميركي – يهودي يهدف بقيادة إدارة الرئيس بوش، إلى إعادة رسم الخريطة الجيو – سياسية لمنطقة الشرق الأوسط لتهيأتها لمشروع الشرق الأوسط الجديد.

بالمقابل، كانت الرياض تقود المحور العربي، وفي القلب منه دول مجلس التعاون، تنظر إلى التدخل الأميركي على أنه لا يعدو كونه عنصر مساعد لإزاحة نظام صدام، وما عاد يشكله من تهديد مباشر لأمن المنطقة، من أجل إعادة رسم خريطتها بناء على سياسة سلمية لاتصطدم بالتوجهات الأميركية.

ثم جاءت عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، في فبراير/ شباط 2005 بمثابة القشة التي قصمت بعير الخلاف الهادئ بين العاصمتين، والذي توجهت أصابع الاتهام فيها نحو دمشق.

محصلة ذلك كانت هزيمة ثنائية للبلدين أدت إلى تاجيج العلاقات بينهما، فبينما رأت الرياض في غياب الحريري خسارة مباشرة لأقوى أوراقها في لبنان، اعتبرت دمشق نجاح ضغوط الرياض، عبر دبلوماسيتها الدولية في إخراج القوات السورية من لبنان بمثابة تحد سافر مباشر، فيه إصرار على تأزيم العلاقة.

ولم يكد يمض عام على رحيل الحريري، وقبل أن يجف حبر الحرب الإعلامية بينهما، اندلعت في يوليو 2006 الحرب بين «إسرائيل» وحزب الله، ووجدت كل عاصمة منهما نفسها في خندق معاد للأخرى، فبينما اتخذت السعودية موقفاً معادياً صريحاً من حزب الله، واعتبرته، باختطافه الجنديين الإسرائيليين، سبباً في حرب غير معد لها عربياً أدت فيما أدت إليه، إعطاء المبررات لـ «إسرائيل» كي تشن حرباً كانت بانتظار من يزودها بما يبررها، وجدنا سورية تقف إلى جانب حزب الله، وتقيم محوراً قوياً في المنطقة، ضم إلى عضويته، بالإضافة إلى سورية وحزب الله العاصمة الإيرانية طهران.

ثم كان ما كان من تراشق إعلامي، حين وصف الرئيس السوري بشار الأسد، في إشارة مبطنة فُسّرت حينها على أنها موجهة للرياض والقاهرة، الرؤساء العرب في موقفهم من الحرب الإسرائيلية مع حزب الله بأنصاف الرجال، ورد الإعلام السعودي بدعوات مبطنة تدعو لضرورة الإطاحة بالنظام السوري. ثم كانت اتهامات الشرع للدبلوماسية السعودية بـ «الرجل المشلول»، كناية على ما أطلق عليه باللجوء إلى «سبات نوم عميق»، يبعد الرياض عن أية مسئولية مما يدور على الساحة العربية من أحداث.

تتالت الأحداث خلال السنوات الثلاث التي أعقبت الحرب الإسرائيلية مع حزب الله، وحرصت الرياض على عدم الحضور، أو المشاركة بوفد دبلوماسي غير عال المستوى في كل المؤتمرات العربية، بما فيها القمة، التي عقدت في دمشق.

وفوق ذلك تداخلت الأمور، فدخلت أطراف عربية أخرى على خط الخلافات، كما لمسه الجميع في قمة الدوحة، أو من أجل لإصلاح ذات البين، كما لمسنا في قمة الكويت.

لكن أيّاً من تلك التداخلات أو المبادرات لم تنجح في الوصول بسفينة العلاقات السورية – السعودية إلى بر الأمان. لكن اليوم يبدو أن هناك ملفات ساخنة تحتاج إلى معالجة عاجلة لا يمكن الوصول إليها في حال استمرار تأزم العلاقات السورية – السعودية.

أول تلك الملفات هو الملف النووي الإيراني، بما يحمله من مؤشر على الدور الذي يمكن لطهران أن تمارسه، والحيز الذي سيحتله هذا الدور في مستقبل منطقة الشرق الأوسط. ومن الطبيعي أن الورقة السورية هي أقوى الأوراق المحلية في هذا الملف.

ثاني تلك الملفات هو الملف اللبناني بتفرعاته الإقليمية، وعلى وجه الخصوص الإيرانية – الإسرائيلية فيه، إذ يجد الطرفان أن لبنان بات ما يشبه الرمال المتحركة التي تسبب خسارة كل من يحاول التدخل فيها.

ومن المتوقع أن يحاول الطرفان استخدام أوراقهما المالية من قبل السعودية، والسياسية من جهة سورية لإغلاق هذا الجرح العربي النازف لكلتا العاصمتين.

ثالث تلك الملفات هو الملف العراقي، الذي لم تكف بغداد عن الالتفات نحو دمشق وإلقاء اللوم عليها باتهام سورية بأنها تسهل دخول «الإرهابيين» عبر أراضيها، ثم تلتفت نحو الرياض متهمة إياها بكون أراضيها المفرخة التي يتكاثر فيها أولئك «الإرهابيون»، ذوو الجنسية السعودية.

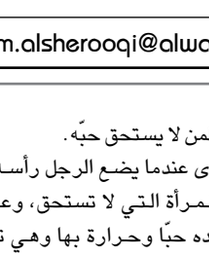

مريم الشروقي
maryam.alsherooqi@alwasatnews.com

عندما يُعطي الرجل!

□ عندما يفتح الرجل قلبه ويُعطي ما في جعبته من مشاعر وعواطف، فإنّه يدفّقها بقوة، ويكاد تيار تلك العواطف والمشاعر يكون أقوى من أي تيّار آخر في حياة الرجل، إلى درجة الخوف من المستقبل المبهم الذي قد يجعل الرجل ينهار من تلك العواطف عندما يصطدم بواقع الهجران والفراق.

مشاعر مؤلمة... تلك المشاعر الموجودة في باطن الجسد وداخل قلب الرجل، بحيث تجعله ميتا في دنيا الأحياء، بلا مشاعر وبلا جمال للروح، وما يوجد داخل هذا الألم ما هو الا جوف خاوٍ، فتكون الدنيا سوداء على رغم جمالها.

عندما يُعطي الرجل حنانه وحبّه لمن لا يستحق، وعندما يقدّم عشقه لإنسانه لا تعرف معنى الحب، وعندما يقوم بتقديم التضحيات والعطاءات باسم الحب، لمن تدّعي الحب ولا تعرفه، فإنّه عندما يكتشفها سيكون في هوّة عميقة ومظلمة، لا يخرج منها الا القلّة.

لقد أوجد الخالق سبحانه وتعالى الحب في أرواحنا، وجعلنا نتغذى منها لنخلق تلك العائلة الكريمة، ولكن في بعض الأحيان يُعطي الرجل الحب، وبالمقابل ثمر الحب يكون مرّا علقما سقيما، ليس له طعم ورائحته عفنة مقزّزة، يضيق بها الفؤاد عندما يتذكّر أياماً هدرت لمن لا يستحق حبّه.

مرّة أخرى عندما يضع الرجل رأسه على كتف تلك المرأة التي لا تستحق، وعندما يلتصق جسده حبّا وحرارة بها وهي تمثّل الحب والطهارة وحرارة اللقاء، ولكنّها فجأة تتحرر من جلدها وتأتي بجلد آخر وتنسى ذلك الهيام، وتلك المشاعر المقدّسة بينهما.

الجنس فطرة أوجدها الله فينا منذ بدأ الخليقة للتكاثر، ولكنها في الوقت ذاته تعبّر عما تحويه الأفئدة من بلسم يُشفي القلوب المتحجّرة، ولو تحوّل الجنس الى فيض من المشاعر الأليمة، ومجموعة من المواقف والذكريات الكريهة، فإننا لن نستلذ متع الحياة التي وهبنا الله إياها، بل ستدمّرنا آلة الحب، وهذا عندما يُعطي الرجل قلبه للمرأة غير المناسبة.

وكيف نعلم بأنها لا تناسب القلب؟

أو نستطيع أن نختار من نحب أم الحب يختارنا؟

وكيف نقضي على ألم الفراق والانفصال عمّن كنا في يوم من الأيام دنيانا؟

عندما تحب وتحب وتحب، ضع لنفسك جزءاً تحبّه أكثر من الآخر، حتى لا تنسى في يوم من الأيام بأنّ لكل بداية نهاية، وأن الحياة ليست سرمدية، وأنّ من لا يستحق قلبك اسحقه بنجاحك.

قاسم حسين
kassim.hussain@alwasatnews.com

نهاية سلطةٍ مستهترة

□ في حرب غزة، كنا نسمع اتهامات «حماس» بشأن تواطؤ أقطاب «سُلَيطة رام الله» وتحريضها العدو الإسرائيلي على حسم المعركة بسرعة. وكنا نتحفظ في التصديق، باعتبار ما تفرزه الصراعات الحزبية من مواقف وعداوات.

تسريبات الأمس أصبحت حقائق اليوم، تتكلّم عنها الصحافة الإسرائيلية، وتفضح المتعاونين مع الاحتلال في قمع شعبهم وإسقاط مقاومته، وتهدّد أبطال «أوسلو» بنشر تسجيلات بأصواتهم، يحرضون الاحتلال على قتل أبناء جلدتهم.

الموقف المخزي الأخير لمهندس مفاوضات «أوسلو»، أثار عليه كل القوى والشخصيات الفلسطينية، حتى داخل حركة فتح التي أعادت انتخابه الشهر الماضي رئيساً للسُلَيطة. الكل أدان عباس عدا اثنين: ممثله في جنيف إبراهيم خريشة الذي أجهض التقرير، وذراعه الدموي محمد دحلان. حتى عباس صاحب القرار الأخرق نفسه تراجع فأعلن تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة من أصدر القرار، وكأنه سرٌ من أسرار كهنوت السلطة في رام الله!

مشكلة عباس أنه كان يتصرّف في القضية الفلسطينية وكأنها علبة سجائر في جيبه، يتصرف بها كما يشاء، دون حاجة إلى مراجعة الشعب واستفتائه. مشكلة هذه النماذج المستبدة الفاشلة أنهم يتصورون أنفسهم آلهة تمشي على الأرض، والآلهة وحدها لا تشاور أحداً، ولا ترجع في قراراتها إلى أحد، حتى في قضايا مصيرية ستقرّر حاضر ومستقبل شعبٍ تحت الاحتلال.

حين حُبس ياسر عرفات أسبوعاً كاملاً في «واي ريفر»، وخضع لضغوط أميركية هائلة، للتنازل عن القدس وحق العودة، ردّ عليهم بكلمة: «لو قبلت ذلك لشنقني شعبي على أبواب القدس»، وخرج من الفخ. أما من جاءوا بعده، فذهبوا إلى التحريض على غزو غزة، وإنهاء العملية بأسرع وقت ممكن حتى يعودوا إليها بسياطهم وقوات أمنهم وسجونهم. ألم يعد مفهوماً الآن اتهام رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير فاروق قدومي هؤلاء بتسميتم عرفات؟

إنه قرار قاتلٌ وفاضحٌ ومشين، أن تقبل بإفلات العدو الذي قتل شعبك، وتبرئة مجرمي الحرب من المساءلة والعقاب. لقد انحدر هذا الفريق السياسي إلى ما دون مستوى العار بدرجات. فلم يقتصر الغضب على غزة، بل وصل إلى عرب 48، حتى فسّر البعض تلكؤ عباس في العودة إلى الضفة بخوفه من الاغتيال في مقره وعلى يد أنصاره ومريديه.

البعض يطالب عباس بالاستقالة، والبعض يطالب بمحاكمته لخيانته دماء الشهداء والأطفال، وتفريطه في حقوق شعبه، حتى شاهد العالم على شاشات التلفزة الفلسطينيين الغاضبين وهم يرشقونه بالأحذية. أي مسئول في أي منطقة أخرى من العالم، يتعرّض لمثل هذه الانتكاسة فإنه سيستقيل، إلا في منطقتنا العربية فإنه مستعدٌ لحرق البلد، وخوض حرب إبادة ضد شعبه يستخدم فيها الطائرات والدبابات حتى لو استمرت سنوات! فليس هناك شيء اسمه شعبٌ وله رأي، هناك إلهٌ واحدٌ فقط يحكم الجميع، إذا مات سيخلفه ابنه الذي سيبقى حاكماً على رقابهم أربعين عاماً أخرى!

أكثر المواقف مثالية وأنا أتابع تفاصيل الوجع الفلسطيني، مطالبة «حركة البلد»، عباس بالتنحي عن منصبه بشكل حضاري والذهاب إلى بيته وإنهاء حياته السياسية! آخر الأنباء أنه سيوّجه كلمةً إلى الأمة! والمصريون مازالوا يحلمون بإعلان المصالحة! دحلان وخريشة يقولان إن فخامته يتعرّض إلى حملة لاغتياله سياسياً، بينما ينصب الغزاويون الخارجون من المحرقة الصهيونية صوراً أخرى لمهندس اتفاقات «أوسلو» في ميادينهم العامة ليرجموها بالأحذية والنعال.

آفة الطائفة والشماعة الإسرائيلية

وديع عواودة
صحافي فلسطيني، والمقال ينشر بالتعاون مع «كومن غراوند»

□ يقع المواطنون العرب في «إسرائيل» في خطأ كبير إذا ما استمروا في إدمان خطاب الضحية والاكتفاء بتحميل «إسرائيل» وحدها المسئولية عن كافة عيوبهم.

يترك غياب النقد الذاتي مجالاً قليلاً من احتمال القيام بما يعزز مناعتهم ويحصن جبهتهم الداخلية. تحتاج هذه المشكلة حتى تنال علاجها الشافي في داخل المجتمع العربي لتشخيص سليم من خلال النظر إلى مسبباتها وعوامل تفاقمها، والمشاركة في ضمان الوقاية منها بالفعل الحقيقي على المدى الطويل.

لم تتردد «إسرائيل» منذ العام 1948 في استغلال الصدمة القومية ورحيل طبقات النخب الاقتصادية والثقافية الفلسطينية، واستخدام أدوات مختلفة لضبط وتدجين العرب الباقين، الذين بلغ عددهم وقتها 150000 نسمة وباتوا مليونا وربع المليون اليوم، ممن عرّفتهم بـ «عرب إسرائيل» ويُعرفون اليوم بـ «فلسطينيي 48» بلسان أشقائهم في العالم العربي. ومن أبرز هذه الأدوات فرض الحكم العسكري على المجتمع العربي والذي استمر حتى العام 1966.

لكن المجال الأهم الذي كانت ولاتزال تستخدم فيه «إسرائيل» مستوى عالياً من السيطرة على المجتمع العربي هو جهاز التربية والتعليم. لم يعد سرا أن جهات سياسية ومخابراتية إسرائيلية تحدد مضامين التعليم للعرب وتتدخل بتعيينات المعلمين والمديرين والمفتشين، وسبق أن اعترف وزيرا معارف سابقان، شولميت ألوني ويوسي سريد بذلك.

كذلك سعت «إسرائيل» لمنع تطورهم نحو أقلية قومية لها استحقاقات يكفلها القانون الدولي، فعملت على تكريسهم مجموعة طوائف، حفاظاً على رؤيتها لنفسها كدولة يهودية – ديمقراطية لا دولة لكل مواطنيها، واستغلت الفوارق الطائفية والمنافسات الحمائلية علانية وسرا للحيلولة دون نضوجهم جماعة قومية، وذلك عبر أدوات السياسة والإعلام والتربية والتعليم. إلا أن العرب يميلون للمضي في تعليق كافة المسئولية عن الندوب والأدران الطائفية في جسمهم على حبال «إسرائيل» فقط.

يشارك المواطنون العرب في الواقع بأنفسهم بإذكاء نار الطائفية بدوافع بدائية ولأهداف سياسية أحياناً. وتكتفي فعالياتهم السياسية الاجتماعية الأهلية بالتقليل منها واستنكارها، والتصدي لها ببيانات صحافية فحسب كي يحرر أفرادها أنفسهم من تبعات العلاج «المكلف». بل تكرس بعض الأحزاب العربية النزعات الطائفية باعتماد نظام المحاصصة في تركيبة قوائمها الانتخابية. توّجت أحداث شفا عمرو الأخيرة سلسلة شجارات ذات صبغة مذهبية وقعت مؤخراً في قرى ومدن عربية، واختلف السياسيون والمراقبون حيال قراءتها. هل هي «حادثة سير» أم حصيلة تفاعلات اجتماعية متراكمة تحتاج لعلاج جذري لا لدلو ماء بارد؟

لا تداوي الاستكانة لـ «المؤامرة» في تشخيص ما جرى في شفا عمرو وفي عيلبون والمغار وطرعان وأبو سنان والناصرة، وكنس، النزعات الغرائزية المتزايدة لدى المجتمع العربي تحت السجادة، لا تداوي الداء بل تتيح استشراءه سيما ونحن محاطون بظواهر مقلقة مشابهة في لبنان ومصر وغيرها.

وكانت الناصرة قد شهدت العام 1997 أزمة خطيرة تدخلت فيها جهات إسرائيلية وعربية ودولية، كادت أن تحرق المدينة، نجمت في الأصل عن نزاع محدود حول قطعة أرض، ومحاولات بناء مسجد مجاور لكنيسة البشارة عليها.

ويبدو أن المدينة لم تفرغ من لملمة جراحها الاجتماعية بعد، إذ تستمر توترات دفينة تكرسها شبه قطيعة اجتماعية وتؤججها مواسم انتخابات البلدية. ويكتفي قادتها حتى الآن بشجب الطائفية أو بمسيرات شعبية في أعياد الميلاد بمشاركة رموز دينية واجتماعية إسلامية ومسيحية. فهل يغني ذلك عن برامج تربوية تثقيفية وبناء مؤسسات اجتماعية ثقافية جامعة لكل أجيال المدينة؟

تنمّ تصريحات قيادات بارزة في شفا عمرو وخارجها، ترفض رفضاً قاطعاً توصيف أحداث شفا عمرو بالشجارات الطائفية، داعية للحذر من قاموس السلطة الإسرائيلية، تنمّ عن غيرة مفهومة على وحدة البيت الواحد لكنها غير مجدية.

كذلك شهِدْنا مؤخراً تصريحات متواترة ندد معظمها بالعنف وبالسماح بخروج شيطان الطائفية من مكامن الغرائز، مساهمة في إطفاء النار. إلا أن بعضها الآخر، على رغم صدورها عن رجال دين، صب الزيت عليها.

يُعتَبَر التنديد والإدانة واللوم والعتب والنقد عمليات مشروعة ومستحقة ومطلوبة، وبأعلى صوت ممكن. لكن ما الفائدة من تصريحات انفعالية تدغدغ الغرائز ولا تعزز أمن أحد أياً كان ولا تُغني عن العلاج بنَفَس طويل وبحكمة وبعمل جماعي للتقليل من مخاطر اندلاع فتن مذهبية واتساعها.

يمكن للقيادات العربية إرساء فعاليات الوقاية بتدعيم المرافق المشتركة داخل المدينة الواحدة، بدءاً من روضة الأطفال، مروراً بالمدارس بكافة مراحلها وانتهاءً بفريق كرة القدم وسواه، إضافة إلى تبنّي رؤية وخطة تربوية. وينبغي تطبيق ذلك بمنهجية، بعيدا عن الشعارات. فالاكتفاء بتصريحات إيجابية لا يختلف كثيراً عمن يعمل على تحلية مياه البحر بمعلقة سكر.

يؤكد ما يجري أن إعادة ترتيب البيت مهمة حارقة تستدعي «تسامحاً أكثر من تجميلي»، يسبق ويُزامِن مقارعة السلطة من أجل نيل الحقوق. يتوجّب على لجنة متابعة التعليم العربي أن تعمّق تدخلها في مجال تربية القيم والهويّة، ولم يعد مجرّد اتهام وزارة المعارف فقط مقنعاً أو كافياً.

لا بأس هنا من تأكيد المؤكّد: «الدين لله والوطن للجميع». ولكن التربية على التسامح واحترام الآخر المختلف، وعدم النظر لهويته المذهبية للحكم عليه وعلى أعماله وسلوكه، تحتاج لممارسة عملية داخل كل بيت ومدرسة وعلى مدار العام.

وتدلل التجارب على قوة التربية في استثمار الطاقات الإيجابية المكنونة في المجتمع نحو بناء التسامح وترسيخه بين شرائحه، وهذا ما واظب عليه الفلسطينيون بأغلبيتهم العظمى، حيث يزخر تراثهم بالقصص حول التآخي الحقيقي.

وتعكس شهادات شفوية كثيرة رسوخ قيم التآخي والتفاهم والوئام وتروي عادات اجتماعية سادت القرى العربية حتى الأمس القريب. كما تسود المجتمع العربي اليوم شبكة صداقات وعلاقات اجتماعية ومصالح مشتركة علاوة على مخاطر مشتركة كفيلة بأن تثمر جهوداً تحصّن من فيروسات «حمى الطائفية». ولا يُخطئ من يراهن على دور انتشار الوعي العام في إعاقة من يسعى للمتاجرة بهذه الطائفية لأطماع شخصية أو سياسية.